الأمم المتحدة

A/60/683

الجمعية العامة

Distr.: General
20 February 2006
Arabic
Original: Spanish

الدورة الستون

البندان ٧١ و ١١٨من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان التالي الصادر عن البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة، والذي يحذر من محاولة فرض إنشاء مجلس لحقوق الإنسان في الحال وفقا لشروط الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين دون اعتبار لمصالح بلدان الجنوب.

فنحن نرى أن من الأهمية بمكان كشف حقيقة الضغوط الشديدة والمحاولات التي تمارسها بعض البلدان القوية لتشويه المقاصد المنشودة من العملية الرامية إلى الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان التي فقدت مصداقيتها وأصبحت ألعوبة تحركها الأيادي، بهيئة جديدة تشرك الجميع وتلتزم فعلا بتعزيز جميع حقوق الإنسان لفائدة الجميع بروح من التعاون الحقيقي.

وأرجو ممتنا تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٧١ و ١١٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) رودريغو ماليرسا **دياز**
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

220206 220206 06-24768 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦

لن تشترك كوبا في المحاولة السافرة لفرض إنشاء مجلس حقوق الإنسان وفقا لشروط الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين، المسؤولين الحقيقيين عن فقدان لجنة حقوق الإنسان لمصداقيتها والتلاعب بها، وهي لن تقف موقف المتفرج الأخرس إزاء هذه المحاولة.

فقلما تعرضت هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة لمثلما تعرضت له لجنة حقوق الإنسان من تلاعب سياسي مارسته عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون الرئيسيون.

فقد أجهزت هذه البلدان في العام الماضي على البقية القليلة المتبقية من مصداقية تلك الهيئة عندما اعترضت على اعتماد مشروع قرار يهدف إلى كبح ظاهرة الإفلات من العقاب على ممارسات التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في قاعدة غوانتنامو وأماكن أخرى تحت ستار الحرب التي تشنها السلطات في واشنطن على الإرهاب، على حد زعمها؛ ويهدف إلى إدانة الحكومات الأوروبية وغيرها من الحلفاء الأوروبيين على سكوتهم على تلك الظاهرة وتلك الممارسات سكوتا يحولهم إلى شركاء في الجريمة.

ويحاول المسؤولون عن هذه الحالة المؤسفة ضرب عرض الحائط مرة أخرى بمصالح الأغلبية العظمى، والقيام في الأيام القليلة المقبلة بفرض إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يخضع لشروط السياسة الاستعمارية التي تمارسها الولايات المتحدة بمباركة وتواطؤ القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة.

وقد بدأت تتضح في مرحلة مبكرة ملامح هذا التآمر على تطلعات ومطالب شعوب بلدان الجنوب ومعظم شعوب بلدان الشمال.

فمما يقفز إلى الأذهان، أن إنشاء المجلس الجديد لحقوق الإنسان كان الموضوع الوحيد الذي لم يؤخذ في الحسبان عندما تمت صياغة مقترحات إصلاح الأمم المتحدة التي عرضت على مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وذلك خلافا لسائر المواضيع التي تناولها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام، والذي يتألف من خبراء مشهود لهم بالكفاءة من جميع مناطق العالم .

وقد اقترح ذلك الفريق إشراك الجميع في عضوية لجنة حقوق الإنسان، ورفض أي شروط أو قيود لمنع مشاركة البعض في عضويتها، وطعن في المعايير المزدوجة المفروضة على أعماله.

وأغفلت النصوص التي عرضت فيما بعد لإنشاء مجلس حقوق الإنسان تلك التوصيات، وذلك لإفساح المجال أمام شروط القوى العظمى.

فما الداعي إلى مواصلة الدعوة إلى تخفيض عدد المقاعد في المجلس في حين أن الغالبية العظمى من الدول تطالب منذ بداية المناقشات بجهاز لا يقل عدد أعضائه عن ٥٣ عضوا؟

ولماذا هذا الإصرار على فرض شروط العضوية التي تطالب بها حكومة الولايات المتحدة في المجلس، إن كانت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تعترض عليها؟

وتدين كوبا الضغوط القوية التي مورست في الأسابيع القليلة الماضية لفرض قرار متسرع وفي غير أوانه يجيز إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يخضع للمصالح الاستعمارية المبينة في ما يسمى ''مشروع القرن الأمريكي الجديد''، الذي يشكل الخطة التي وضعها صقور واشنطن للهيمنة على العالم.

وها هي حكومة الرئيس بوش تتلقى مرة أخرى تأييد حلفائها، شركاؤها في الجريمة، وهي الحكومة التي تدعي أن من حقها ممارسة التعذيب كوسيلة لمكافحة الإرهاب، واحتجاز أعداد كبيرة من البشر بشكل تعسفي وحرمانهم من أبسط حقوقهم لمجرد الاشتباه في ضلوعهم في الإرهاب، والتجسس حتى على مواطنيها، بل وقصف مدن باسم الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

وفي ضوء تحليلات أجرتها قبل ساعات قليلة خمس آليات خاصة تابعة للجنة حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات المرتكبة في مركز الاحتجاز الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة في الأراضي الكوبية التي تحتلها في غوانتنامو دون وجه حق، أدان كل من المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني باستقلالية القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بالحرية الدينية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة البدنية والعقلية، ورئيسة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، أدانوا محاولات حكومة الولايات المتحدة لإضفاء طابع قانوني على ممارسات التعذيب، والوقوف في موقعي الخصم والحكم، وانتهاك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت واشنطن فيها طرفا.

وهي نفس الحكومة التي تطالب الآن بمجلس لحقوق الإنسان على صورتها لتواصل التلاعب به، وتواصل انتهاكاتها وارتكاب ممارساتها التعسفية.

ويبدو أن واشنطن أوعزت إلى عدة أطراف فاعلة في هذه العملية بالتحرك لفرض قرار في هذا الاتجاه في الأيام القليلة القادمة، بعد أن أكدوا لها موافقتهم على شروطها.

ولا ينبغي لأحد أن يتوقع من كوبا أن تستمر في موقف المتفرج الأخرس إزاء هذا الاحتيال المشين.

وستدافع كوبا عن الحقيقة والمنطق كلفها ذلك ما كلفها، وستعمل من أجل المطالبة بحق شعوب هذا الكوكب في أن يكون لها مجلس لحقوق الإنسان يستجيب لمصالحها وتطلعاتها نحو مستقبل أفضل قوامه المساواة والعدالة الاجتماعية ويحظى فيه جميع الأفراد وجميع الشعوب بالاحترام على قدم المساواة.

وستتصدى كوبا لمحاولات فرض شروط أو قيود أو إجراءات خاصة للانضمام إلى المجلس ونيل العضوية فيه. فما من حكومة تفتقر لمقومات الجدارة بنيل عضوية المجلس كما تفتقر إليها حكومة تمثل دولة استفادت من العبودية وتجارة الرق عبر المحيط الأطلسي، وتقيم ''التزاما بناء'' لتأبيد وجود نظام الفصل العنصري الذي يحمي المحتل الإسرائيلي من العقاب على انتهاكاته لحقوق الإنسان التي يرتكبها في فلسطين المحتلة وأراض عربية أخرى، دولة أيدت النظم العسكرية الاستبدادية في أمريكا اللاتينية، وتمارس اليوم التعذيب والقتل باسم الحرية التي لا يتمتع بها معظم مواطنيها، دولة تتنكر لالتزاماتها وواجباتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى العالم الثالث، وتهدد وتهاجم بلدان الجنوب.

وكما لا يخفى على بلدان كثيرة، يكفي التذكير هنا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في احتجاج واضح على غطرسة وتلاعب واشنطن ، قد صوت قبل بضع سنوات ضد إعادة انتخاب الولايات المتحدة إلى عضوية لجنة حقوق الإنسان، وما كان لها أن تسترد مقعدها في هذه اللجنة لولا تواطؤ حكومتين رضيتا بأن تتنازلا لها عن مقعديها.

وستتصدى كوبا لمحاولة الالتفاف على شرط إعمال مبدأ التوزيع الجغرافي لمقاعد المجلس بأقصى ما يمكن من العدالة والصرامة.

وستعمل كوبا للحيلولة دون التغاضي عن المسألة المتعلقة بوضع معايير واضحة تمنع التلاعب السياسي بما يسمى قرارات البلدان. فالسبب الحقيقي للأزمة التي ألمت باللجنة إنما يعزى إلى الانتقائية ومعايير الكيل بمكيالين التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأخرى كلما تعلق الأمر بمعالجة هذا الموضوع في أعمالها. ولن تسمح كوبا بأن يواصل المجلس العمل كمحكمة تفتيش ضد شعوب الجنوب، خاصة وأن هناك اليوم من يتخذ من القضية المشتركة، قضية الحرية وتعزيز الديمقراطية، ذريعة لشن ''حروب وقائية''.

وستواصل كوبا التشديد على ضرورة إيلاء المطلب الرئيسي للأغلبية العظمى من سكان الكوكب، مطلب إعمال الحق في التنمية، المكانة الرئيسية التي تستحقها في ولاية المجلس.

وستطالب كوبا أيضا بضرورة الاستجابة على النحو الواجب للمطالبات بالمساواة التي تنادي بها قطاعات عريضة من سكان وشعوب تعاني من التمييز وطواها النسيان، وبخاصة الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصول أفريقية، والمهاجرون والأشخاص الذين يعتنقون الدين الإسلامي.

وستعرف كوبا كيف تتحمل واجبها ومسؤوليتها في هذا الظرف التاريخي الذي تمر به شعوب الجنوب والغالبية العظمى من سكان الكوكب بأسره.